الخلاف بشأن خور العديد بين السعودية وأبو ظبي (١٩٣٤ – ١٩٥٢) والموقف البريطاني منه

أ. م. د. حسين عبد القادر محيي التميمي
أستاذ مساعد التاريخ الأوربي المعاصر
كلية الآداب – جامعة البصرة
البصرة – جمهورية العراق

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
حسين عبد القادر محي التميمي، الخلاف بشأن خور العديد بين السعودية وأبو ظبي (١٩٣٤ – ١٩٥٢) والموقف البريطاني منه .- دورية كان التاريخية.- العدد الخامس عشر؛ مارس ٢٠١٢. ص ٩ - ١٥.
www.kanhistorique.org ISSN: 2090 - 0449
خمسة أعوام من الدراسات التاريخية ٢٠٠٨ – ٢٠١٢

ملخص

كان ظهور النفط في منطقة الخليج العربي سببًا في ظهور عددًا من المشكلات الحدودية التي لم تكن مألوفة في المنطقة من قبل، ومن بين تلك المشكلات الخلاف حول خور العديد بين المملكة العربية السعودية وإمارة أبو ظبي في المدة بين عامي (١٩٣٤-١٩٥٢)، وتم تحديد سنة ١٩٣٤ بداية للبحث وذلك لأنه العام الذي شهد بداية المباحثات الرسمية حول الحدود بين الحكومة السعودية والحكومة البريطانية بوصفها ممثلاً لأمارة أبو ظبي بموجب معاهدات الحماية التي عقدت في القرن التاسع عشر، أما سنة ١٩٥٢ التي انتهى عندها البحث فهي السنة التي عُقد فيها مؤتمر الدمام في السعودية لبحث مشكلات الحدود والذي عجزت فيه الأطراف المتنازعة عن التوصل إلى حلول مرضية.

شهدت المدة موضوع البحث العديد من اللقاءات والمباحثات الرسمية وغير الرسمية بين طرفي النزاع، قدم خلالها كل طرف منهما وجهة نظره الخاصة ،و تم طرح العديد من المقترحات والحلول، إلا أنه مما يلاحظ أن جميع تلك المفاوضات التي خصصت لبحث هذا الموضوع فشلت في التوصل إلى تسوية عادلة لتلك المشكلات وذلك بسبب تصلب كلاً الطرفين في مواقفهما فضلاً عن أن مشكلة خور العديد كانت جزءًا من مجموعة خلافات حدودية لم تحسم بين الحكومتين السعودية والبريطانية كالخلاف حول واحة البريمي. بالإضافة إلى ذلك كانت بريطانيا تعمل على إطالة أمد النزاع حول خور العديد وغيره من المشكلات الحدودية الأخرى رغبة منها في استمرار ما يعرف بسياسة الوضع الراهن status quo وهو الأمر الذي يصب في النهاية بخدمة المصالح البريطانية طالما أن شركاتها النفطية مستمرة في استثمار بترول تلك المناطق.

مُقدّمة

تعد الدراسات الحدودية من الدراسات المهمة لما يترتب عليها من مشكلات قد تنشأ بين الدول المتجاورة وما ينجم عنها من خلافات من الممكن أن تؤدي إلى خسائر بشرية ومادية هائلة، ومن هذا المنطلق برز الاهتمام بالدراسات التي تعنى بالخلافات الحدودية في منطقة الخليج العربي لتحديد أسبابها والظروف التي رافقتها وكشف الأهداف التي خطط لها الاستعمار، ومن هذه الخلافات، الخلاف بين المملكة العربية السعودية ومشيخة أبو ظبي حول خور العديد في المدة بين عامي (١٩٣٤-١٩٥٢)، وكان النفط من الأسباب المهمة التي ساهمت في إذكاء جذوة ذلك الخلاف وغيره من الخلافات الأخرى في منطقة الخليج العربي ذات الأهمية النفطية الاستثنائية، وتم تحديد سنة ١٩٣٤ بداية للبحث وذلك لأنه العام الذي بدأت فيه المباحثات الرسمية حول الحدود بين حكومة المملكة العربية السعودية وبريطانيا بوصفها ممثلاً عن مشيخات الخليج العربي - التي كانت ترتبط بها بمعاهدات حماية - في لندن، وكانت تلك المفاوضات بداية لسلسلة طويلة من اللقاءات والمباحثات الرسمية وغير الرسمية لإيجاد تسوية مقبولة من الطرفين، أما سنة ١٩٥٢

دورية إلكترونية. مُحكّمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

الذي ينتهي عنده البحث فهو العام الذي عقد فيه مؤتمر الدمام في السعودية لبحث مشكلات الحدود والذي عجزت فيه الأطراف المتنازعة عن التوصل إلى حلول مرضية وهو ما أدى إلى توقف المباحثات وتأجيلها لمدد لاحقة لا تقع ضمن حدود البحث.

الخلاف بشأن خور العديد بين السعودية وأبو ظبي (١٩٣٤- ١٩٥٢) والموقف البريطاني منه

لم تظهر مشكلات الحدود السياسية في أمارات الخليج العربي إلا منذ أوائل القرن العشرين، كما أنها لم تصل إلى درجة من التعقيد السياسي إلا بعد اكتشاف النفط في مدة ما بين الحربين العالميتين وما بعدها،[١] وكان المحرك الأساس لتلك الخلافات شركات النفط الأجنبية ومن ورائها الدول الاستعمارية، ومن بين الخلافات الحدودية التي لم يتم التطرق إليها بالدرس والتحليل الخلاف حول خور العديد بين السعودية وأبو ظبي الذي كان عبارة عن مدخل أو خليج صغير يبعد مسافة (١٨٠) ميل مباشرة عن مدينة أبو ظبي.[٢]

ويمكن أن نعزو أسباب نشوب النزاع حول خور العديد إلى الامتيازات النفطية التي منحت إلى الشركات الأجنبية في منطقة الخليج العربي وعلى رأسها الشركات البريطانية[٣] والتي عمدت إلى احتكار امتياز التنقيب عن النفط عن طريق إبرام معاهدات مع شيوخ الخليج العربي والتي تضمنت أن لا يمنحوا أي امتياز للتنقيب عن النفط في بلادهم دون مشاورتها.[٤]

وعلى الرغم من تلك الجهود البريطانية الرامية إلى جعل امتيازات النفط حكرًا على الشركات البريطانية العاملة في هذا المجال، إلا أن مدة الثلاثينيات من القرن العشرين تميزت بنشاط واسع لشركات النفط الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وقد أدى التسابق من أجل الحصول على الامتيازات النفطية في المنطقة بين الأمريكيين والبريطانيين[٥] إلى ظهور مشكلات الحدود السياسية لاسيما بين المملكة العربية السعودية وجاراتها في الشرق والجنوب الشرقي وكانت البداية لذلك عام ١٩٣٣ عندما منح الملك عبد العزيز آل سعود[٦] امتيازًا للنفط[٧] لشركة "ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا" Standard oil of California ، إذ كان هناك على ما يبدو تضاربًا في وجهات النظر بين حكومتي لندن والرياض حول حدود المملكة العربية السعودية المشار إليها – أنفًا- وهو أمر كان يستدعي الدراسة من الجهات المعنية في بريطانيا.[٨]

بادرت الحكومة البريطانية إلى فتح باب المباحثات مع المملكة العربية السعودية لغرض إيجاد حل للخلافات الحدودية بين السعودية وإمارات الخليج العربي الخاضعة لبريطانيا، وتم خلالها طرح موضوع الخلاف حول خور العديد – الذي كانت بريطانيا تدعي تبعيته لأمارة أبو ظبي- ، إذ أوعزت الحكومة البريطانية إلى اندرو ريان Andrew Ryan ،الوزير البريطاني المفوض في جدة، بأن يبلغ الحكومة السعودية برغبتها في فتح باب التباحث حول الحدود بهدف إيجاد تسوية لها، وبهذا الصدد وجهت دعوة إلى فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية السعودية، آنذاك، للذهاب إلى لندن في شهر أيلول من عام ١٩٣٤ لبحث موضوع الحدود.[٩]

غادر فؤاد حمزة إلى لندن وأجرى مفاوضات في التاسع من أيلول من العام المذكور مع الحكومة البريطانية التي كانت تنوب عن أبو ظبي وقطر وبقية الإمارات التي لها خلافات حدود مع العربية السعودية.[١٠] وردًا على اقتراحات قدمها فؤاد حمزة بأنه من المستحسن أن يكون الحكام ذوي الشأن موجودين في أية محادثات خاصة بالحدود، أوضح الجانب البريطاني أن الحكومة البريطانية هي وحدها المسئولة عن العلاقات الخارجية لأولئك الحكام وأن موضوع وجودهم في أية محادثات أمر لا يعني الحكومة السعودية.[١١] وعليه لم تسفر تلك المفاوضات عن أي تسوية لمشكلة الحدود ومنها مشكلة خور العديد بسبب عدم توافق الآراء بين الطرفين- السعودي والبريطاني-، لكن سرعان ما بادرت الحكومة السعودية إلى استئناف المفاوضات من جديد إذ قدم فؤاد حمزة مذكرة إلى اندرو ريان في الثالث من نيسان عام ١٩٣٥ حدد فيها حدود المملكة العربية السعودية مع كل من أبو ظبي وقطر وبقية إمارات الساحل المتصالح ومسقط وسميت تلك المذكرة بـ"الخط الأحمر" أو "خط فؤاد حمزة".[١٢]

وفيما يتعلق بخور العديد فقد أشارت السعودية ولأول مرة في تلك المذكرة إلى أن الخور المذكور يقع ضمن حدودها إذ جاء فيها: "إن حدود السعودية تبدأ من نقطة على الساحل الغربي لشبه الجزيرة العربية على بعد ٢٥ كم من رأس دوحة سلوى يتجه شرقًا مسافة حوالي ٨ كم لتعود جنوبًا بشرق لتصل إلى الساحل الشرقي على بعد ١٢ كم إلى الشرق من خور العديد...".[١٣] ومن الطبيعي أن يرفض البريطانيون ذلك الخط الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى إطالة عمر النزاع.[١٤]

وكمقترح بديل للمقترح الذي قدمه فؤاد حمزة، سلم اندرو ريان إلى الحكومة السعودية في التاسع من نيسان ١٩٣٥ مسودة اتفاق مقترح باستبدال خط السعودية بخط آخر أطلق عليه اسم "الخط الأخضر" كحل لقضية الحدود، إلا أن السعودية لم توافق على هذا المقترح الجديد، وهو الأمر الذي أدى إلى فتح باب المفاوضات من جديد في لندن في شهر تموز من عام ١٩٣٥ وخلالها بين فؤاد حمزة أن بلاده لا تستطيع التراجع عن المشروع الذي قدم في السابق - والذي سمي باسمه - لأنه يمثل، بحسب قوله، "الحد الأدنى لمطالب ابن سعود.." وفضلاً عن ذلك فقد كان من بين الأسباب التي أدت إلى الرفض السعودي للخط البريطاني الجديد هو استبعاد الأخير لخور العديد من الحدود الشرقية للسعودية على الرغم من أن الملك عبد العزيز آل سعود "مارس حقًا قاطعًا على هذه المنطقة .." وأن خور العديد "كان يستخدم في الماضي كمحطة للقوافل المتجهة إلى الإحساء وأن هناك مشروعًا معدًا لتطويره من الناحية التجارية".[١٥]

ويظهر أنه كان هناك رغبة مشتركة بين بريطانيا والسعودية تتعلق بضرورة التوصل إلى حل لمشكلات الحدود في المنطقة، فقدمت الحكومة البريطانية في الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٣٥ بواسطة وزيرها المفوض في جدة، اندرو ريان ما عرف بـ"خط الرياض" الذي تضمن اقتراحًا لترسيم الحدود بين السعودية وإمارات الخليج العربي المجاورة لها وأبدت خلالها بريطانيا استعدادها للتوصل إلى تسوية مقبولة، ولكن على الرغم من ذلك بقي خور العديد بموجب هذا المقترح الجديد يقع ضمن حدود أبو ظبي.[١٦]

ويبدو أن السبب الذي دفع بريطانيا إلى فتح باب التفاوض مع المملكة العربية السعودية هو رغبتها في الاحتفاظ بصداقتها مع الأخيرة في مدة شهدت تناميًا في النفوذ الايطالي في الحوض الجنوبي من البحر الأحمر،[١٧] فضلاً عن ذلك فقد توفرت أدلة على وجود مكامن نفطية مهمة في التخوم السعودية مع أبو ظبي فعزز ذلك من حرص بريطانيا على خط حدودي "مرن" يتناسب مع مصالح الشركات البريطانية النفطية وسياستها في المنطقة.[١٨]

وعلى الرغم من أن خط الرياض لبىّ بعض المطالب السعودية في الجهة الجنوبية الشرقية من التخوم السعودية مع أبو ظبي، ألا انه أعطى خور العديد وسبخة مطي بالإضافة إلى مساحات لا بأس بها من الداخل الصحراوي لإمارة أبو ظبي كما احتفظ بجبل نخش لقطر، وهو الأمر الذي لم يكن يتفق مع ما تطمح إليه الحكومة السعودية آنذاك.[١٩]

وعليه فقد كان ذلك كافيًا لرفض حكومة الرياض لهذا العرض البريطاني، إذ أعلنت عن رفضها له بعد أربع وعشرين ساعة من عرضه، مع تأكيد – حقها - بالمطالبة بجبل نخش وخور العديد[٢٠] ويبدو أن السبب الذي دفع الحكومة السعودية إلى المطالبة بالأخير يرجع -بحسب جون كيلي- إلى أسباب إستراتيجية ومنها الوصول إلى الساحل شرق قطر مما يؤدي إلى عزل أبو ظبي عن الأخيرة، ومن ثم يصبح ابن سعود قادرًا على فرض الضغوط على كليهما وعلى كل مشيخات الساحل المتصالح.[٢١]

ويظهر من خلال الاطلاع على الوثائق البريطانية أن مطالب الحكومة السعودية بخور العديد لم تكن بالقوة نفسها التي كانت تطالب بها في المناطق الأخرى لاسيما أن فؤاد حمزة في لقائه مع اندرو ريان أشار إلى أن الملك عبد العزيز – ربما- يتخلى عن خور العديد لأبو ظبي مقابل حصوله على مكاسب أخرى تتعلق بالحدود وخاصة بمشيخة قطر ومنها جبل نخش، وفضلاً عن ذلك اقترحت السعودية امتناع الشركات النفطية العاملة في أراضي الطرفين عن التنقيب في الأراضي المتنازع عليها حتى يتم التوصل إلى تسوية نهائية "معقولة"، إلا أن ريان رفض العرض رفضًا قاطعًا، مبينًا الوعود التي قطعتها بريطانيا لمشايخ الخليج العربي من خلال معاهدات الحماية[٢٢] مع تلك المشيخات.[٢٣]

ونظرًا لصعوبة التوصل إلى حل وسط بين الحكومة السعودية من جهة والحكومة البريطانية بوصفها ممثلاً لمشيخات الخليج العربي من جهة ثانية توقفت المفاوضات حول الحدود بين الطرفين، ويبدو أن البريطانيين كانوا مصممين على عدم إعطاء خور العديد للسعودية، ففي برقية بعث بها غوردن لوك Gordon Loch المعتمد السياسي البريطاني في البحرين في التاسع عشر من شباط ١٩٣٧ إلى المندوب السامي البريطاني في بوشهر أوضح فيها أن الملك عبد العزيز آل سعود لا يملك أي حق في خور العديد، وأن أي أدعاء من هذا النوع هو محل دراسة ومناقشة، وأضاف أنه في حالة منح أبن سعود أي مرور في خور العديد بصورة رسمية، أو أي تسهيلات مشابهة سيلحق الضرر بكل من أبو ظبي وقطر، وعندها سينظر إلى بريطانيا كمن باعت أصدقاءها -حكام أبو ظبي وقطر- لذا لا يمكن تقديم أي تنازل آخر بخصوص حدود أبو ظبي أو غيرها من المشايخ.[٢٤]

وللتأكيد على وجهة النظر البريطانية بخصوص الموقف تجاه خور العديد قام المندوب السامي البريطاني في بوشهر باستطلاع المنطقة، وبعث برسالة إلى حكومة الهند البريطانية في العشرين من شباط ١٩٣٧ وخلص فيها إلى أنه لا يمكن تقديمهم أي تنازل للملك عبد العزيز في خور العديد.[٢٥]

ولم تستأنف المحادثات بشأن الحدود إلا في شهر آذار من العام المذكور، وذلك حينما زار رندل Rendle ، ممثلاً عن الحكومة البريطانية، جدة وأجرى محادثات مع كل من الملك عبد العزيز آل سعود ومستشاريه حول هذه المشكلة، وخلال هذه المفاوضات أوضح الأخير أن مطالبه بخور العديد إنما هي في صالح الحكومة البريطانية "لأنه لن يستطيع أحد غيره أن يقر الأمور هناك حيث ترتكب الجرائم وأن الناس يلتجئون لحمايته.."،[٢٦] بمعنى أن الوجود السعودي في خور العديد سيؤدي إلى توطيد الأمن في تلك المنطقة، وهو أمر سيصب في النهاية في صالح بريطانيا التي كانت مهتمة بتحقيق الاستقرار في الخليج العربي حفاظًا على مصالحها، ولكن يبدو أن السبب يرجع إلى رغبة المملكة العربية السعودية في توسيع ممتلكاتها في تلك المنطقة الغنية بالثروات النفطية.

ويظهر أن بريطانيا كانت مدركة لطموحات الملك عبد العزيز– التوسعية - فقد جاء ردها على خلاف وجهة النظر السعودية إذ أوضح رندل أن منطقة خور العديد تعد جزءًا من مشيخة أبو ظبي ومعترف بها منذ سبعينيات القرن التاسع عشر، وأن مطالبة السعودية بها على الأسس التي تقدم بها فؤاد حمزة في السابق من حيث أنها تعتزم استغلالها تجاريًا أمر لا يتفق والواقع وأن امتلاك أبو ظبي لساحل هذه المنطقة يعد من ناحية أخرى ضروريًا لربط أبو ظبي بمشيخة قطر المجاورة لها.[٢٧] ونظرًا لاختلاف وجهات النظر بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا، ونشوب الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩ علّق البحث في مشكلات الحدود إلى ما بعد انتهاء الحرب.

دورية إلكترونية.مُحكّمة.ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

وما أن انتهت الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٤٥ حتى استؤنفت المفاوضات بشأن مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي من جديد، لاسيما بعد أن باشرت بريطانيا بدراسة تلك المشكلات من أجل التوصل إلى تسوية تتفق ومصالحها في المنطقة.[٢٨]

ويبدو لنا أن السبب الذي دفع بريطانيا إلى استئناف المفاوضات من جديد يرجع إلى النتائج التي تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية، إذ أدت تلك الحرب إلى حدوث تغيرات عميقة في ميزان القوى العالمي وفي الترتيبات السياسية والإقليمية والتي كان أبرزها انكماش الهيمنة البريطانية العالمية وبداية انحسار النفوذ البريطاني عن بعض أجزاء المنطقة العربية لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية.[٢٩] وهو الأمر الذي جعل بريطانيا تعمل من جديد لإيجاد حل لمشكلات الحدود ومنها الخلاف حول خور العديد في وقت كانت فيه الاكتشافات النفطية تزداد يومًا بعد يوم.

وفي أطار ذلك السياق ورغبة من بريطانيا بعدم إثارة الملك عبد العزيز آل سعود أصدرت الدوائر المعنية في لندن أوامر تقضي بمنع الشركات النفطية البريطانية من القيام بأعمال التنقيب في المناطق المختلف عليه ومنها خور العديد الذي، لا يزال، موضع خلاف بين السعودية من جهة وبريطانيا وأبو ظبي من جهة ثانية.[٣٠]

ولم تلبث الشركات النفطية البريطانية أن استأنفت نشاطها في المناطق المختلف عليها في المدة بين عامي (١٩٤٧- ١٩٤٨) وهو الأمر الذي أثار الحكومة السعودية وجعلها تسمح لفرق المسح التابعة لشركة أرامكو[٣١] في سنة ١٩٤٩ بالتوغل في تلك المناطق وأقامت لها منارات في منطقة "رأس الجذرة" الواقعة بين خور العديد وسبخة مطي.[٣٢] في محاولة منها لتعزيز نفوذها في تلك المناطق التي لم يتعين حدود السيادة عليها بعد.[٣٣]

أدت تلك الإجراءات إلى احتجاج الجانب البريطاني، إذ أوضح ستوبارت Stobart الضابط السياسي في ساحل عمان لأحد المسئولين السعوديين المرافقين للشركة الأمريكية أن الحكومة البريطانية كانت تعترف بامتداد أبو ظبي حتى خور العديد، ومن ثم فأن عمل الشركة المذكورة يعد "تعدياً" على شيخ أبو ظبي شخبوط بن سلطان.[٣٤]

جاء الرد السعودي على خلاف وجهة النظر البريطانية، إذ أوضحت الخارجية السعودية أن رجال الشركة في منطقة سعودية لوجود قبائل في المنطقة تدين بالولاء للحكومة السعودية.[٣٥] ويبدو من ذلك أن الحكومة السعودية كانت تعد تبعية قبائل المنطقة للفكر الوهابي وأدائهم الحقوق الشرعية كالزكاة والصدقات وغيرها يمكن أن يكون دليل مناسب للولاء السياسي لها.

وعلى الرغم من تلك الرؤية السعودية فقد أوضح أحد خبراء شركة أرامكو لبعض المسئولين البريطانيين أنه كان يعرف من خريطة تعود للشركة أنه في أراضٍ تعود لأبو ظبي،[٣٦] وهو ما يوضح بأن الادعاء السعودي -المشار إليه آنفاً- بشأن تبعية تلك المناطق لها ادعاء غير دقيق لاسيما مع الاعتراف المذكور والذي يمكن أن نستدل منه على تبعية خور العديد لإمارة أبو ظبي.

وعليه بيّنَتْ الحكومة البريطانية في الحادي عشر من أيلول عام ١٩٤٩ أن العمل السعودي المتضمن القيام بأعمال التنقيب في الأراضي المتنازع عليها يعد انتهاكًا من الحكومة السعودية لحرمة أراضي أبو ظبي ومن ضمنها خور العديد.[٣٧]

أدت تلك التطورات إلى إجراء عدد من اللقاءات الرسمية وغير الرسمية بين الجانبين السعودي والبريطاني لبحث مشكلات الحدود، ويتضح من أحد اللقاءات التي جرت بهذا الخصوص في شهر أيلول من عام ١٩٤٩ أن السعودية كانت ترى أن أية تسوية بشأن الحدود ينبغي لها أن تعتمد على السلطة الفعلية التي مارسها الملك عبد العزيز آل سعود على القبائل في المناطق المتنازع عليها والتي تمثلت بالحقوق الشرعية وأبرزها جمع الزكاة، غير أن ذلك – بحسب الباحث رياض جاسم الأسدي- لا يمكن أن يعد دليلاً كافيًا لإثبات السلطة السعودية[٣٨] على تلك القبائل.[٣٩] ولم تكتف السعودية بذلك وإنما أوضحت أن لها السيادة على الجزء الأكبر من قطر والجزء الشرقي من الخليج العربي.[٤٠] ويظهر أن تلك المطالب جاءت على أثر نشوب النزاع حول واحة البريمي[٤١] في السادس والعشرين من نيسان في العام نفسه، وهو الأمر الذي دفع بريطانيا إلى الوقوف بحزم وصلابة ضد الادعاء السعودي في خور العديد خوفاً من فقدان امتيازاتهم فيها.[٤٢] لذا جاء الرد البريطاني على المطالب السعودية الجديدة بالرفض مع مطالبة السعودية بتقديم الأدلة التفصيلية التي تؤيد ادعاءاتها في المناطق المتنازع عليها.[٤٣]

أوضحت السعودية في معرض ردها على الجواب البريطاني في مذكرة مؤرخة في العاشر من كانون الأول عام ١٩٤٩، أنها لا تطالب إلا "بحقوقها المشروعة" بأرض يسكنها رعاياها كما أعربت عن رغبتها بالتوصل إلى تسوية مرضية للطرفين وهي على استعداد بأن تقوم بدراسة مشتركة لتحقيق تلك الغاية.[٤٤]

وانسجامًا مع هذا الموقف قدمت الحكومة السعودية في شهر أيار عام ١٩٥٠ اقتراحًا يقضي بإرسال لجنة لتقصي الحقائق إلى المناطق المتنازع عليها للتثبت من "حقائق الحياة الاجتماعية والولاء السياسي للقبائل المعنية"، وقد حظي هذا المقترح بموافقة الجانب البريطاني ولعل السبب الذي دفع بريطانيا إلى الموافقة على هذا المقترح هو أن اللجنة المقترحة لم تمتلك سلطة قضائية بمعنى أن تقريرها سيبقى ذا طابع غير ملزم.[٤٥]

وقبل أن تبدأ اللجنة المقترحة عملها دعت بريطانيا الأمير فيصل بن عبد العزيز[٤٦] إلى لندن للتباحث بشأن القضايا العالقة بين الطرفين، وعند وصوله اقترح فيصل على بريطانيا عقد مؤتمر مائدة مستديرة يحضره الشيوخ العرب أطراف النزاع، وافقت بريطانيا شريطة أن ترأس هي وفد المشايخ الخليجيين.[٤٧]

بدأ المؤتمر الحدودي أعماله في لندن في الثامن من أب ١٩٥١ وانتهى في الرابع والعشرين من الشهر نفسه وبالرغم من تبادل الآراء

بين الجانبين إلا انه لم يتم الاتفاق حول الحدود، بل اكتفى المؤتمر بالتوصية بعقد مؤتمر لاحق في الدمام في المملكة العربية السعودية عام ١٩٥٢ لاستئناف المباحثات وبحضور شيخي أبو ظبي وقطر وشيوخ الإمارات الأخرى الذين لهم معاهدات تعاقدية مع الحكومة البريطانية.[٤٨] وهكذا نرى أن مؤتمر لندن لم يكن إلا تمهيدًا لعقد مؤتمر أخر في الدمام لحسم مسألة الحدود بين المملكة العربية السعودية وجاراتها من مشيخات الخليج العربي الأخرى.[٤٩]

بدأ مؤتمر الدمام أعماله في المدة من الثامن والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٥٢ لغاية الرابع من شباط من العام نفسه لحل النزاع الحدودي بين السعودية من جهة وكل من قطر وأبو ظبي من جهة أخرى.[٥٠] وفيما يتعلق بحدود أبو ظبي فقد عدت بريطانيا خور العديد ضمن أراضي أبو ظبي، وبالإضافة إلى ذلك فقد قام شيخ الاخيرة نفسه بتحديد مطالبه في معظم واحات البريمي وفي خور العديد.[٥١] ويبدو أن تباين وجهات النظر بين الأطراف المعنية منعهم من الوصول إلى نتيجة ايجابية بشأن الحدود.

وفي اللقاء الأخير من لقاءات مؤتمر الدمام الذي انعقد في الرابع من شباط ١٩٥٢ قدم روبرت هاي Robert Hay المقيم السياسي في البحرين عرضًا أخيرًا لمواصلة المباحثات وقد تضمن تعديل المطالب السعودية من خلال التنازل عن منطقة خور العديد لأبو ظبي إلا أن السعودية رفضت الاقتراح البريطاني.[٥٢] وبالمقابل أشار هاي بأنه طبقًا للتعليمات الصادرة من وزارة الخارجية البريطانية فأن حكومته لا يمكنها قبول مطالب المملكة العربية السعودية الرامية لضم خور العديد إليها، بل أرادت أن تكون هذه المنطقة ضمن أراضي أبو ظبي.[٥٣].

وبذلك فشلت كل الجهود المذكورة ومن كلا الجانبين لحل المشكلات الحدودية بين الجانبين السعودي والبريطاني الذي كان ينوب عن مشايخ الخليج العربي ومنها مشيخة أبو ظبي التي عدت خور العديد جزء من أراضيها، وهذا أدى إلى عدم حل مشكلة الخور وبقائه لمدد لاحقة لأنه كان مقترن بمشكلات حدودية أخرى لم يتم التوصل إلى حلول بشأنها وأبرزها مشكلة البريمي.

خاتمة

اقترن ظهور النفط في منطقة الخليج العربي بظهور عددٍ من المشكلات الحدودية التي لم تكن تألفها المنطقة من قبل، وقد مارست الشركات العاملة في مجال الصناعة النفطية ومن ورائها الدول الاستعمارية – وتأتي في الصدارة منها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت كمنافس قوي لبريطانيا في منطقة الخليج العربي– دور واضح في زيادة حدة تلك الخلافات التي كانت منطقة خور العديد واحدة منها، إذ ادعت المملكة العربية السعودية بتبعية هذه المنطقة لها، على الرغم من أنها كانت تابعة من الناحية السياسية لأمارة أبو ظبي، واستندت في ذلك إلى أن القبائل هناك كانت تدين بالولاء للسعوديين من خلال دفع الحقوق الشرعية كالزكاة والصدقات إلى زعماء الوهابية، وهو دليل كافٍ بنظر الملك عبد العزيز آل سعود لإثبات "حقه" في خور العديد وغيره من المناطق المتنازع عليها، وفضلاً عن ذلك فقد كان ظهور النفط في تلك القفار كافيًا من أجل المطالبة بالمنطقة المشار إليها.

وكانت المطالب السعودية في خور العديد – وما سواه من المناطق الخاضعة لبريطانيا – سببًا في جعل الدوائر المعنية في بريطانيا تنبري لإثبات عائديته لإمارة لأبو ظبي رغبة منها في إبقائه تحت النفوذ البريطاني ومن ثم يسهل استغلال ثرواته، ومن جهة ثانية فقد كانت سيطرة الحكومة السعودية على خور العديد تعني بالنسبة لبريطانيا ابتلاع السعودية لقسم كبير من إمارة قطر والوصول إلى سواحل الخليج العربي الشرقية وهو الأمر الذي لم يكن ينسجم والمصالح البريطانية آنذاك، وفي الوقت نفسه تبدو بريطانيا كمن باعت أصدقائها لاسيما وأنها كانت مرتبطة منذ القرن التاسع عشر بمعاهدات حماية مع مشيخات الخليج العربي وهو ما يجعلها طرفًا أساسيًا في جميع مفاوضات ومباحثات الحدود الرسمية وغير الرسمية.

وقد لاحظنا أن جميع تلك المفاوضات فشلت في التوصل إلى تسوية – عادلة - لتلك المشكلات وذلك بسبب تصلب كلا الطرفين في مواقفهما، فضلاً عن أن مشكلة خور العديد كانت جزءًا من مجموعة خلافات حدودية بين الحكومتين كالخلاف حول واحة البريمي، غير أنه مما يلاحظ على الموقف السعودي في هذا الصدد أن ادعاء الجانب السعودي لم يكن بالقوة نفسها التي طالبت فيها بمناطق أخرى ومع إمارات أخرى، ولعل السبب يرجع إلى أنها أرادت استخدام خور العديد كأداة ضغط ومساومة، إذ لمحت عن استعدادها للتنازل عن العديد إذا ما أبدت بريطانيا استعدادها للتخلي عن مناطق نزاع أخرى، وبالمقابل فقد كانت الأخيرة تعمل على إطالة أمد النزاع حول خور العديد وغيره من المشكلات الحدودية الأخرى رغبة منها في استمرار ما يُعرف بسياسة "الوضع الراهن"، وهو الأمر الذي يصب في النهاية بخدمة المصالح البريطانية طالما أن شركاتها النفطية مستمرة في استثمار بترول تلك المناطق.

الهوامش:

(١) جمال زكريا قاسم، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر: الأوضاع الداخلية في إمارات الخليج العربية وعلاقات الجوار ١٩١٤ - ١٩٤٥م**، مج٣، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٩٤.

(٢) محمد متولي، **حوض الخليج العربي**، ج١، القاهرة، ١٩٧٥، ص٥٧ - ص٥٨؛ مصطفى عبد القادر النجار وآخرون، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، البصرة، ١٩٨٤، ص١٢٧ – ١٢٨.

(٣) إن أول ذكر لوجود النفط في الساحل الغربي للخليج العربي، ورد في رسالة بعث بها الشيخ مبارك الصباح، حاكم الكويت، إلى المقيم السياسي في الخليج العربي في السابع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩١٣ أخبره فيها أن لا يعطي الامتياز لأية جهة دون موافقة الحكومة البريطانية. لمزيد من التفاصيل ينظر: سي يو اتجيسون، **مجموعة المعاهدات والتعهدات ذات العلاقة بالهند البريطانية والخليج والجزيرة العربية**، ترجمة: عبد الوهاب عبد الستار القصاب، بغداد، ٢٠٠١، ص٣١٧-٣١٨.

(٤) خالد بن محمد القاسمي، **الخليج العربي في السياسات الدولية قضايا ومشكلات**، ط١، الكويت، ١٩٨٦، ص٤٣. وللمزيد من التفاصيل عن التعهدات التي أعطاها شيوخ الخليج لبريطانيا بشأن النفط، ينظر: طالب محمد وهيم، **التنافس البريطاني– الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه ١٩٢٨- ١٩٣٩**، ص٨ – ٩.

(٥) للمزيد من التفاصيل عن التنافس البريطاني– الأمريكي حول نفط الخليج العربي إبان تلك المدة ينظر: وهيم، المصدر السابق. ص٢١ وما بعدها.

(٦) **الملك عبد العزيز آل سعود**: ولد في الرياض عام ١٨٧٦م واضطر إلى العيش مع ابيه في الكويت وذلك بسبب النزاع الداخلي في نجد، ومن هناك شن الغارات على خصوم عائلته آل الرشيد والحق الهزيمة بهم ومن معهم من العثمانيون في القصيم واستولى على الإحساء والقطيف، كما قضى على دولة الهاشميين بقيادة حسين بن علي وابنه علي بن الحسين في الحجاز سنة ١٩٢٥، وجعل الرياض عاصمة آل سعود فنودي به ملكًا على نجد والحجاز. وفي سنة ١٩٣٢ أعلن قيام المملكة العربية السعودية، وتوفي سنة ١٩٥٣. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج٣، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،١٩٩٣، ص٨٣٦.

(٧) في التاسع والعشرين من أيار ١٩٣٣ صدرت الإرادة الملكية والتي تم بموجبها منح الامتياز لمدة ستين عامًا لشركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا (Standard Oil of California) ونشرت بالجريدة الرسمية السعودية (أم القرى)، وقد وقع الاتفاقية عن الجانب السعودي (عبد الله بن سليمان)، في حين وقع (هاملتون) نيابة عن الشركة الأمريكية. للمزيد من التفصيلات ينظر: ناظم جاسم العلواني، **الامتيازات النفطية الأمريكية في المملكة العربية السعودية (١٩٣٣ – ١٩٥٠) دراسة تاريخية**، رسالة ماجستير غير منشورة (محفوظة على قرص مدمج)، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٤، ص٤٥ - ٤٦.

(٨) قاسم، المصدر السابق، ص٢٩٩ – ٣٠٢.

(٩) جون ب. كيلي، **الحدود الشرقية للجزيرة العربية**، ترجمة: محمد أمين عبد الله، الكويت، ١٩٦٨، ص١٤٥؛ قاسم، المصدر السابق، ص٣٠٢؛ محمد مرسي عبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**، ط١، الكويت،١٩٨١، ص٢٥٤.

(١٠) حسين عبد القادر محي التميمي، **الخلاف الحدودي القطري السعودي (١٩١٣- ١٩٥٦)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة،٢٠٠١، ص٤٦.

(١١) قاسم، المصدر السابق، ص٣٠٣.

(12) Rosemarie Said Zahlan, **The creation of Qatar**, London, 1979, P: 83.

(١٣) التميمي، المصدر السابق، ص٤٨.

(١٤) مشاري عبد الرحمن النعيم، **الحدود السياسية للسعودية: البحث عن الاستقرار**، الرياض، ١٩٩٨، ص ٤٨.

(١٥) قاسم، المصدر السابق، ص ٣٠٥ – ٣٠٦.

(16) **Arabian Boundaries: Primary Documents 1853 -1957**, Editors: Richard Schofield and Gerald Blake , Vol.19, London, 1988, P: 472.

(١٧) في الثالث من تشرين الأول ١٩٣٥ أعطى الزعيم الايطالي موسوليني أوامره باحتلال الحبشة، وقد أدى ذلك إلى إثارة قلق وخشية بريطانيا. وللمزيد من التفاصيل عن تنامي المصالح الايطالية في الحبشة إبان تلك المدة ينظر: زينب نايف أحمد الألوسي، **النفوذ الايطالي في القرن الإفريقي ١٩٣٦-١٩٤١**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٥٠ – ٦٢.

(١٨) النعيم، المصدر السابق، ص٤٢.

(١٩) المصدر نفسه، ص٤٢.

(٢٠) كيلي، **شبه الجزيرة العربية والخليج والغرب**.ج١، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٠، ص١٥١.

(٢١) المصدر نفسه، ص١٢٩- ١٣٠.

(٢٢) وقعت بريطانيا معاهدات حماية مع مشيخات الخليج العربي في أواخر القرن التاسع عشر كان أبرزها الاتفاق المانع أو الأبدي سنة ١٨٩١ ومعاهدة الحماية مع الكويت سنة ١٨٩٩م وأصبحت بريطانيا بموجب تلك المعاهدات مسئولة عن إدارة السياسة الخارجية لتلك الإمارات. وللمزيد من التفاصيل: ينظر: عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، **بريطانيا وإمارات الساحل العماني (دراسة في العلاقات التعاهدية)**، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٨، ص٣٢٣ - ص٣٢٤؛ محمد البكاء، **استلاب الكويت**، آفاق عربية، مجلة، العدد التاسع، السنة الخامسة عشر، بغداد، ١٩٩٠، ص٢٩.

(23) **Arabian Boundaries**, Op, Cit., Vol. 19, p: 466.

(24) Ibid, Vol., 19, pp: 533 - 534.

(25) Ibid, Vol., 19, pp: 562 - 563.

(٢٦) قاسم، المصدر السابق، ص٣٠٧ – ٣٠٨.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٠٨.

(٢٨) التميمي، المصدر السابق، ص٧٢؛ خليل علي مراد، **تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي (١٩٤١-١٩٤٧)**، بغداد، ١٩٨٠، ص٢٨٩ – ٢٩٧.

(٢٩) النعيم، المصدر السابق، ص٤٣.

(٣٠) التميمي، المصدر السابق، ص ٧٤.

(٣١) **أرامكو**: كانت نواة هذه الشركة، شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا التي حصلت سنة ١٩٣٣ امتيازًا للتنقيب عن النفط من الحكومة السعودية لمدة (٦٠) عامًا، وبعد توسع نشاط الشركة غيرت اسمها في الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩٤٤ إلى شركة النفط العربية - الأمريكية (Arabian American Oil Company)، وأصبح يرمز لها اختصارًا أرامكو ARAMCO واتخذت الشركة من نيويورك مركزًا لها، ثم ما لبثت أن نقلته إلى الظهران في السعودية بناءً على طلب الحكومة السعودية، وفي سنة ١٩٨٠ انتقلت ملكية الشركة الكاملة إلى الحكومة السعودية، وتغير اسمها إلى شركة الزيت العربية السعودية – أرامكو السعودية. للمزيد من التفاصيل عن الجذور التاريخية لنشأت أرامكو ونشاطها ينظر: سلمى عدنان محمد الكباسي، **النفط السعودي وأثره في العلاقات السعودية – الأمريكية (١٩٧٥-١٩٨٢)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٧، ص١٤ – ٩٥.

(٣٢) التميمي، المصدر السابق، ص ٧٦.

(٣٣) روبرت جيران لاند، **عمان منذ ١٨٥٦ مسيرًا ومصيرًا**، ترجمة: محمد أمين عبد الله، (د.م)، ١٩٧٠، ص ٣٦٨.

(٣٤) **عرض المملكة العربية السعودية، التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية**، مجلد١ الأساس، تموز ١٩٥٥، ص٣٩٧ - ٣٩٨؛ كيلي، **الحدود الشرقية للجزيرة العربية**، ص١٧٠.

(٣٥) **عرض المملكة العربية السعودية**، المصدر السابق، مجلد ١، ص ٣٩٨.

(٣٦) كيلي، **الحدود الشرقية للجزيرة العربية**، ص١٧٠.

(٣٧) **عرض المملكة العربية السعودية**، المصدر السابق، مجلد ١، ص ٣٩٨.

(٣٨) يبدو لنا أن تلك الرؤية السعودية لا تتسم لا بالواقعية ولا المنطقية، إذ أن الولاء الديني لا يمكن أن يعد اليوم دليلاً على الولاء السياسي، فهل يمكن أن ندعي بأن المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية -مثلاً- موالين سياسيًا للحكومات المسلمة في العالم العربي والإسلامي؟!

(٣٩) رياض جاسم الاسدي، **الاندفاع الجنوبي والجنوبي الشرقي السعودي: دراسات في المشكلات الحدودية مع دول الجوار**، سلسلة بحوث شهرية محكمة تهتم بالخليج العربي والجزيرة العربية، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، العدد الأول، السنة الثانية، كانون الثاني، ٢٠٠٠، ص ٢٩.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٤١) **مشكلة البريمي**: تقع واحة البريمي على الحدود بين أبو ظبي ومسقط وعمان في شبه الجزيرة العربية وتبلغ مساحتها ١٣,٤٩٠ ميلاً مربعًا، وتتألف من ثماني قرى ستة منها تابعة لأبو ظبي واثنتان لمسقط وعمان، أصبحت البريمي موضوع نزاع بين أبو ظبي والسعودية على أثر ظهور النفط فيها نهاية الأربعينات من القرن العشرين، فقد ذهبت السعودية إلى القول أن سلاطين نجد السعوديين كانوا حكام البريمي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وأن اتفاقية نجد البريطانية - السعودية لم تحدد وضع الواحة، وفي عام ١٩٥٢ بادرت الحكومة السعودية إلى إرسال قوة عسكرية للسيطرة عليها، وفي عام ١٩٥٤ اتفق على حل المشكلة بالتحكيم ولكن ذلك لم يسفر عن نتيجة مرضية، وهو الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات السعودية البريطانية لأن الأخيرة كانت مسؤولة عن السياسة الخارجية لأبو ظبي وغيرها من مشيخات الخليج الداخلة معها بمعاهدات حماية منذ القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من التقارب السعودي مع إمارات الخليج العربي في أواخر الستينات فقد بقيت المشكلة موضع خلاف ودون حل نهائي.ينظر: الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج١، ط٤، الدار العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٩، ص٥٤٢. وللمزيد من التفاصيل ينظر: أمير علي حسين، **الخلاف الحدودي حول واحة البريمي بين السعودية وعمان أبو ظبي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة،٢٠٠١.

(٤٢) المصدر نفسه، ص٥٧.

(٤٣) التميمي، المصدر السابق، ص٧٩ – ٨٠.

(٤٤) **عرض المملكة العربية السعودية**، المصدر السابق، مجلد ١، ص٤٠٢.

(٤٥) النعيم، المصدر السابق، ص٤٣.

(٤٦) **فيصل بن عبد العزيز آل سعود**: ولد في مدينة الرياض سنة ١٩٠٦م وشارك وهو في سن مبكرة في المعارك التي خاضها والده ضد آل الرشيد والهاشميين، وفي سنة ١٩٢٧ أوفده والده لينوب عنه في المفاوضات مع بريطانيا والتي انتهت بالتوقيع على معاهدة جدة في مايو سنة ١٩٢٧ التي اعترفت بريطانيا بموجبها بحكومة الملك عبد العزيز، مثل والده بالعديد من المؤتمرات وترأس مؤتمر القمة العربية الثاني، وقد أدى ذلك النشاط إلى بلورة دوره القيادي فأصبح وليًا للعهد بعد وفاة والده في سنة ١٩٥٣. وفي الثالث من تشرين الثاني سنة ١٩٦٤ أصبح ملكًا بعد عزل أخوه سعود، اغتاله أحد أفراد العائلة السعودية سنة ١٩٧٥ لدوافع لم يكشف النقاب عنها بعد. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج٤، ط٢، الدار العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠، ص٦٨٠, وللمزيد من التفاصيل عن الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود. ينظر: محمد حرب، **الملك فيصل بن عبد العزيز**، ط١، دار الفكر اللبناني، ١٩٩١. ص٨ – ١٠٣.

(٤٧) النعيم، المصدر السابق، ص٤٤.

(٤٨) أمين سعيد، **الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة**، بيروت، (د.ت)، ص١٣٧؛ مصطفى مراد الدباغ، **قطر ماضيها وحاضرها**، ط١، دار الطليعة، بيروت، (د.ت)، ص١٩٤.

(٤٩) الأسدي، المصدر السابق، ص٣٠.

(٥٠) التميمي، المصدر السابق، ص٩١؛ حافظ وهبة، **خمسون عام في جزيرة العرب**، مصر، ١٩٦٠، ص ١١٣.

(٥١) صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي**، القاهرة، ١٩٦٥، ص٣١٠ – ٣١١.

(٥٢) كيلي، **الحدود الشرقية للجزيرة العربية**، ص ١٩٠.

(٥٣) التميمي، المصدر السابق، ص ٩٥.